THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــــان
رئيس وفد الجمهورية العربية السورية
السيد ميلاد عطية

أمام
مؤتمر مراجعة برنامج عمل الأمم المتحدة
لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة
والخفيفة من جميع جوانبه
٢٠٠٦/٧/٧ – ٦/٢٦

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٧ حزيران ٢٠٠٦

السيد الرئيس،

بداية نتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر واثقين من خبرتكم الواسعة في إدارة أعمال هذا المؤتمر بالشكل الذي يضمن التوصل إلى نتائج مرضية للجميع. وينضم وفدي إلى البيان الذي سيلقيه سفير الجزائر الموقر باسم المجموعة العربية.

السيد الرئيس،

ساهمت الجمهورية العربية السورية بالجهد الدولي الذي تم حشده عام ٢٠٠١ لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه، وأعماله التحضيرية التي سبقت انعقاده. ولم تدخر سورية جهداً في التعاون مع بقية الدول الأخرى في سبيل التوصل إلى برنامج عمل المؤتمر، الأمر الذي أدى إلى اعتماده بإجماع الدول بعد عملية تفاوض صعبة أدت إلى اعتماده كنص متوازن يستند إلى أركان أساسية لا يمكن إهمال أي منها.

السيد الرئيس،

لا بد من إعادة التأكيد منذ البداية على أن محاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة يجب أن لا ينال من النضال العادل للشعوب لتحرير أرضها وإنهاء الاحتلال الأجنبي، كما أنه لا يعني بأي حال من الأحوال تغيير الأولويات نحو إزالة أسلحة الدمار الشامل وضرورة تصفيتها وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

التزمت الجمهورية العربية السورية ببرنامج عمل مؤتمر عام ٢٠٠١، وأصدرت القوانين اللازمة التي نظمت عملية حيازة الأسلحة الخفيفة وضمان تلافي المخاطر التي تنتج عن انتشارها بشكل عشوائي وغير مضبوط، وقد قدمت بلادي تقريرها الوطني الطوعي للأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب برنامج العمل، وشاركت في الاجتماعين السنويين الذين انعقدا عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وكذلك أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

السيد الرئيس،

لا بد من التأكيد على أهمية الالتزام ببرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر عام ٢٠٠١، وأن تكون عملية المراجعة شاملة لما تم تنفيذه من برنامج العمل وبحث الصعوبات التي تواجه الدول لتنفيذه، وعدم فتح الباب لإعادة التفاوض بشأن برنامج العمل وذلك من خلال التركيز على بعض ما ورد فيه وإهمال البعض الآخر، وطرح مواضيع جديدة لا نعتقد أنها ستقرب وجهات النظر، بل نرى أنها ستفتح المجال للاختلاف وعدم الاتفاق. فكلنا يعلم بأن اللجنة التحضيرية لم تتوصل إلى اتفاق على وثيقة لاعتمادها في هذا المؤتمر نتيجة لاختلاف وجهات النظر والاتجاه نحو طرح مواضيع جديدة والتركيز على مواضيع تضمنها برنامج العمل دون غيرها، ونأمل أن يركز المؤتمر على عملية مراجعة تلتزم تماماً بقرار الجمعية العامة رقم ٨٦/٥٩.

السيد الرئيس،

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٨٦/٥٩ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣ واضحٌ في الولاية التي حددها لمؤتمرنا هذا "في النظر في مدى تقدم تنفيذ برنامج العمل على الأصعدة

الوطنية والإقليمية والدولية". الأمر الذي يستدعي التأكيد على المبادئ التي تم تضمينها في برنامج العمل وخاصة تلك التي وردت في الفقرات ٨ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٣ —١٧.

كما يجب التأكيد مرة أخرى على أن عملية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه لا يجب أن يزيد من أعباء الدول النامية، وأن الدول المصدرة لهذه الأسلحة تتحمل مسؤولية ضبط نشاط شركاتها المصنعة والاتجار غير المشروع الذي تقوم به لهذا الصنف من الأسلحة.

السيد الرئيس،

إن مسألة الضبط والمراقبة مسألة بالغة الأهمية والحساسية إلا أنها لا يجب أن تتم وفقاً لمنظور مسبق الصنع وقالب جاهز للتنفيذ بدون الأخذ بالحسبان خصوصية كل بلد وحالات الصراع الموجودة في أكثر من منطقة من العالم، واستمرار وجود حالات للاحتلال الأجنبي كما هو الوضع في منطقة الشرق الأوسط. إن وثيقة لا تأخذ بالحسبان ما طرحناه، لا نعتقد بأنها ستلقى القبول، بل ستلقى بظلال قاتمة على مستقبل برنامج العمل والجهود المبذولة لتنفيذه بالشكل الأمثل.

السيد الرئيس،

نتطلع إلى عملية مراجعة شاملة تشمل الأصعدة الثلاث الوطنية والإقليمية والدولية، بما يضمن تحقيق نجاحات في تنفيذ برنامج العمل خلال الفترة القادمة، مؤكدين استعدادنا للتعاون معكم ومع بقية الدول الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

وشكراً،،،